سلطة دبي
للخدمات المالية

خطة العمل لعام 2016/2015

خطة العمل لعام 2016/2015

سلطة دبي للخدمات المالية	2
رؤية سلطة دبي للخدمات المالية وأسلوبها التنظيمي	3
أهداف ومبادئ سلطة دبي للخدمات المالية	4
بيان الرئيس التنفيذي	6
المواضيع الاستراتيجية الفعالة	10
ملخص خطة العمل لعام 2016/2015 لسلطة دبي للخدمات المالية	18
الإنجاز حسب خطة العمل	20

سلطة دبي للخدمات المالية

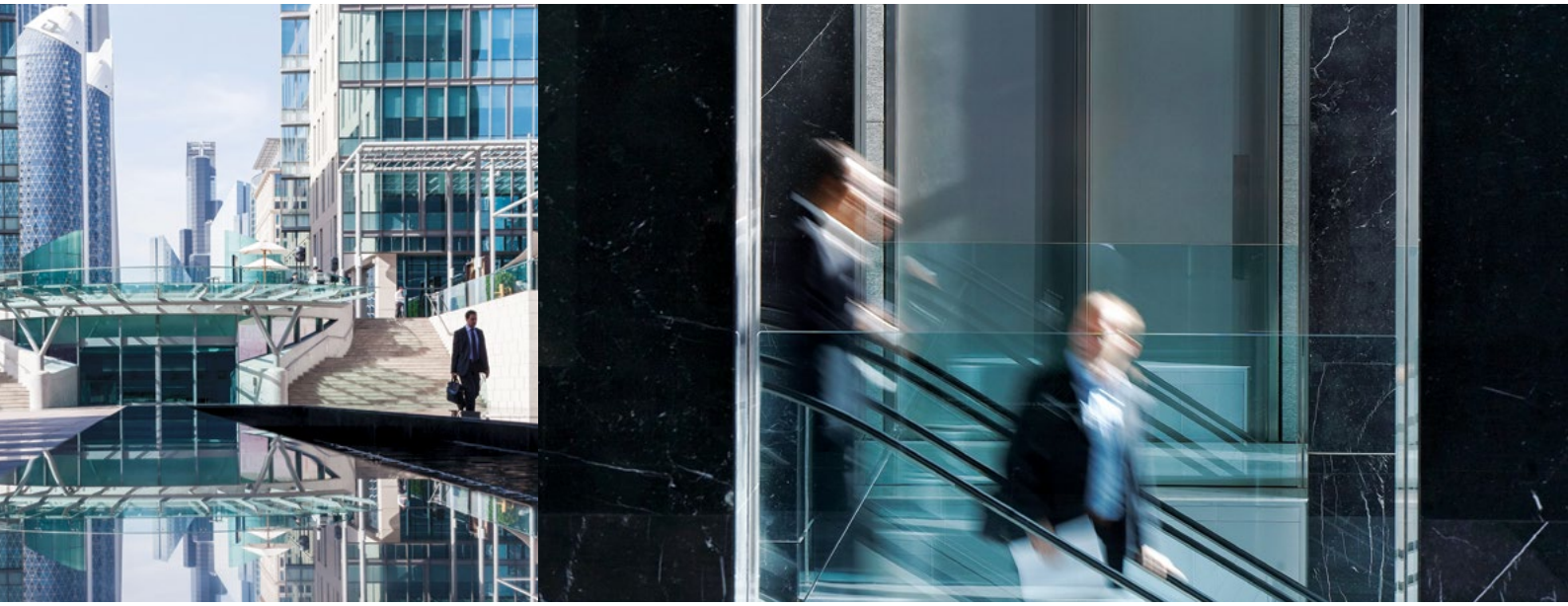

سلطة دبي للخدمات المالية هي الجهة المنظِمة المستقلة لكافة الخدمات المالية والخدمات المساعدة التي تتم ممارستها في مركز دبي المالي العالمي أو منه، وهو منطقة حرة مالية متخصصة أنشِئت لهذا الغرض في دبي، الإمارات العربية المتحدة.

يغطي التكليف التنظيمي لسلطة دبي للخدمات المالية إدارة الأصول والخدمات المصرفية والائتمانية والأوراق المالية والصناديق الاستثمارية الجماعية وخدمات العُهد والائتمان وتداول العقود الآجلة للسلع والتمويل الإسلامي والتأمين وبورصة الأسهم العالمية وبورصة مشتقات السلع العالمية.

بالإضافة إلى تنظيم الخدمات المالية والخدمات المساعدة، تتولى سلطة دبي للخدمات المالية مسؤولية الإشراف على متطلبات مكافحة غسل الأموال (AML) ومكافحة تمويل الإرهاب (CTF) المعمول بها في مركز دبي المالي العالمي وتنفيذها. وقد وافقت سلطة دبي للخدمات المالية كذلك على تفويض صلاحيات من مسجل الشركات في مركز دبي المالي العالمي (RoC) للتحقيق في شؤون الشركات وشركات الأعمال في مركز دبي المالي العالمي عند الاشتباه بأي إخلال جوهري بقانون الشركات لمركز دبي المالي العالمي ومباشرة سبل المعالجة التنفيذية المتوفرة لمسجل الشركات.

رؤية سلطة دبي للخدمات المالية وأسلوبها التنظيمي

رؤيتنا

أن نكون جهة منظمة مرموقة دولياً ونموذجاً رائداً لتنظيم الخدمات المالية في الشرق الأوسط.

رسالتنا

تطوير وإدارة وتنفيذ تنظيم من الطراز العالمي للخدمات المالية ضمن مركز دبي المالي العالمي.

أسلوبنا التنظيمي

التقيد بالتنظيم الذي يستند إلى تقييم المخاطر وتجنب العبء التنظيمي غير الضروري.

قيمنا

توقع مستويات عالية من آداب المهنة والنزاهة من سلطة دبي للخدمات المالية ومنتسبيها.

إظهار الحرفية والاستقلالية والفاعلية والقيادة ودقة اتخاذ القرار فيما يتعلق بأداء مسؤولياتنا.

ضمان العدل الإداري والإجراء الإستشاري والانفتاح التام والحيادية والمحاسبة في أداء مهامنا.

أهداف ومبادئ سلطة دبي للخدمات المالية

لقد أقامت سلطة دبي للخدمات المالية بيئة تعزز المبادئ الإرشادية التي تتمحور حول النزاهة والشفافية والكفاءة وهي تسعى جاهدة للمحافظة عليها. وقد تمكنت من ذلك بوضع معايير عالية ضمن إطار تنظيمي واضح ومرن قائم على معايير تنظيمية عالمية تلائم أي مركز مالي عالمي حديث.

في أداء تكليفها التنظيمي، تلتزم سلطة دبي للخدمات المالية قانوناً بالسعي لتحقيق الأهداف التالية:

- تعزيز العدالة والشفافية والفعالية في الخدمات المالية والنشاطات ذات العلاقة التي تتم ممارستها في مركز دبي المالي العالمي والمحافظة عليها؛
- تعزيز الثقة في قطاع الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي والمحافظة على تلك الثقة؛
- تعزيز الاستقرار المالي لقطاع الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي، بما في ذلك التقليل من المخاطر النظامية، والمحافظة على ذلك الاستقرار؛
- منع السلوك الذي يسبب أو قد يسبب الضرر لسمعة مركز دبي المالي العالمي أو قطاع الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي والكشف عنه والحد منه من خلال وسائل مناسبة، تشمل فرض العقوبات؛
- حماية المستخدِمين المباشرين وغير المباشرين والمستخدمين المتوقعين لقطاع الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي؛ و
- تعزيز الوعي العام بتنظيم قطاع الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي.

في ممارسة صلاحياتها وأداء مهامها، تأخذ سلطة دبي للخدمات المالية بعين الاعتبار المبادئ الإرشادية التالية:

- السعي لتحقيق أهداف مركز دبي المالي العالمي حسبما هي مبينة بموجب قانون دبي للحد الذي يكون فيه من المناسب والملائم لسلطة دبي للخدمات المالية القيام بذلك؛
- دعم تطوير مركز دبي المالي العالمي كأحد المراكز المالية المرموقة دولياً؛
- التعاون مع الهيئات التنظيمية في دولة الإمارات العربية المتحدة وغيرها من مناطق الاختصاص وتقديم المساعدة لتلك الهيئات؛
- تقليل الآثار السلبية لأنشطة سلطة دبي للخدمات المالية المتعلقة بالتنافس في قطاع الخدمات المالية؛
- استخدام مواردها بالطرق الأكثر فعالية؛
- الحرص على أن تتناسب تكلفة التنظيم مع منفعته؛
- ممارسة صلاحياتها وتنفيذ مهامها بشفافية؛ و
- الالتزام بمبادئ الحوكمة الجيدة المناسبة والمقبولة عموماً.

بيان الرئيس التنفيذي

إيان جونستون

الرئيس التنفيذي

لا يسعني في الذكرى السنوية العاشرة لمركز دبي المالي العالمي الا التفكير في إنجازات سلطة دبي للخدمات المالية منذ تأسيسها الرسمي قبل عشرة أعوام.

لقد شهدنا النمو الذي أحرزته السلطة التي عملت من خلال عدد بسيط من الموظفين الذين كانوا يعملون حينئذ من مكتب في أبراج الإمارات باطلالة مهيبة على مبنى مركز دبي المالي العالمي ليصبح عدد الموظفين أكثر من 130 موظفاً يعملون حالياً في مبنى البوابة في مركز دبي المالي العالمي، منهم عدد كبير من المواطنين الذين هم في غالبيتهم خريجي برنامج قادة الغد التنظيميين (TRL)، وعددهم في تزايد مستمر كموظفين تنظيميين يقدمون مساهماتٍ أكثر أهمية من أي وقت مضى.
لقد شهد عدد الشركات الذي نُنَظِمه نمواً سريعاً من خمس شركاتٍ مرخصةٍ في عام 2004 إلى أكثر من 360 شركة وبورصتين في وقتنا الحالي. كما اتسع نطاق مسؤولياتنا التنظيمية ليشمل الإشراف على تسعين شركة من الأعمال والمهن غير المالية المحددة في المركز لأغراض مكافحة غسل الأموال، وليشمل كذلك صلاحيات التنفيذ، بالتفويض، بخصوص المسائل التي تنطوي على مخالفات جوهرية لقانون الشركات لمركز دبي المالي العالمي. خلال مدة زمنية قصيرة نوعا ما، أثبتت سلطة دبي للخدمات المالية نفسها بقوة كمنظِّم موثوق ومعترف به دوليا – وقد تحقق ذلك الإنجاز بفضل مساهماتنا الكبرى في هيئات وضع المعايير العالمية الرئيسية. على المستوى المحلي، استمرت علاقاتنا القوية مع الهيئات الحكومية المحلية والاتحادية، على المستويين التشغيلي والاستراتيجي. وما كان بامكاننا تحقيق أي مما ذكر لولا المساهمات القيّمة من مجلس إدارتنا وموظفينا.

مع أنني أفتخر بجميع إنجازات سلطة دبي للخدمات المالية، إلا أنني أفضل البقاء متيقظاً من خطر امكانية شعورنا بالرضى عن أنفسنا. أنني أشعر بأنني مسؤول عن استمرار تطوير السلطة انطلاقا من الإنجازات الحالية، مع الحرص على المحافظة على فعالية سلطة دبي للخدمات المالية وسمعتها، وتعزيزهما إن أمكن. تركز خطة العمل هذه الطريقة التي سنسعى بها للقيام بذلك خلال السنتين المقبلتين. تحدد خطة العمل هذه، والتي تتفق مع أهدافنا التنظيمية، أولوياتنا الاستراتيجية وتبين برنامج عملنا لعامي 2015 و2016.

شأنها شأن خطط العمل السابقة لسلطة دبي للخدمات المالية، تتضمن هذه الخطة تقييما للبيئة الاقتصادية على المستويين العالمي والإقليمي، والتطورات التنظيمية الدولية، والتوجهات بين الكيانات المنظَمة من قبلنا ودرجة تحمل المخاطر المعتمدة من قبل مجلس إدارتنا.

تشمل بعض التطورات الرئيسية والنتائج المترتبة عليها فيما يتعلق بخطة العمل ما يلي:

- النمو المستمر في عدد الشركات المنظّمة من قبلنا وزيادة عمق وتعقيد الأنشطة التي يتم تنفيذها في مركز دبي المالي العالمي ومنه. قد تعمل سمعة المركز المتنامية كمركز عالمي للصكوك بعد زيادة الإدراج الذي شهدته السنوات الأخيرة والاهتمام المتزايد المتوقع بسبب الشفافية في تسعير النفط على المحافظة على تزايد الأنشطة المتعلقة بالبورصة. بالمقابل، نتوقع مواجهة مستوياتٍ مرتفعةٍ من الأنشطة التنظيمية (أي الترخيص، والإشراف على الشركات والبورصات، والتنفيذ). واستجابة لذلك، يجب أن نحرص على تصميم أنظمتنا وإجراءاتنا الداخلية بشكل جيد لإدارة الحجم والتعقيد المتزايد بفعالية، دون أن يكون ذلك على حساب جودة نتائجنا التنظيمية.

- يتطلب تزايد حجم الأنشطة في مركز دبي المالي العالمي أيضا تعميق العلاقات مع المنظِمين المحليين والهيئات الحكومية، بالإضافة إلى المنظِمين الرئيسيين على المستويين الإقليمي والدولي. ويتطلب تزايد أنشطة البنوك الآسيوية وزيادة التركيز على أسواق الطاقة في آسيا، الأمر الذي يعكس توجهاً أوسع لانتقال الزخم الاقتصادي من الغرب إلى الشرق، علاقات تشغيلية راسخة مع المنظِمين المحليين المعنيين. بالنسبة للأنشطة المتزايدة في المركز، في السياق الإقليمي، يحبذ العمل على تحسين تمثيل الإمارات العربية المتحدة في المنتديات الإقليمية، وخاصة في ظل زيادة التركيز على المخاطر النظامية ما بعد الأزمة. لقد لاحظنا تخلفا في جهودنا على مستوى المشاركة الإقليمية عن ركب جهودنا المحلية والجهود الموجهة عالمياً ونحن نسعى لإعادة ذلك التوازن في الفترة المقبلة.

- تستمر درجة تحمل المخاطر الداخلية لسلطة دبي للخدمات المالية بالتطور مع المحافظة على درجة تحمل منخفضة بالنسبة لبعض المخاطر مثل الجرائم المالية وسوء السلوك المالي، الأمر الذي يوفر المعلومات اللازمة لتطوير سياستنا وتركيزنا على الإشراف.

- هناك تركيز متزايد على تنفيذ المعايير التنظيمية العالمية الجديدة حيث تشارف التغييرات الهامة في السياسات التي شهدتها فترة ما بعد الأزمة على الانتهاء. التركيز على التنفيذ يزيد من أهمية عمليات تقييم التزامنا بالمعايير العالمية. وهذا سيقودنا إلى الاستعداد بعناية لعمليات المراجعة القادمة لمركز دبي المالي العالمي من قبل هيئات مثل صندوق النقد الدولي (IMF) وقوة مهام الإجراءات المالية (FATF). سيعمل ابطاء إجراء المزيد من التغييرات على المعايير العالمية على دعم التزامنا الحالي بتخفيف سرعة إجراء التغييرات الهامة على كتيب القوانين، وذلك لتسهيل العبء المتزايد للتغيير على الكيانات المنظّمة من قبلنا.

بناء على الاعتبارات المبينة أعلاه، تم تحديد الإنجاز والاستدامة والمشاركة لتكون مواضيعنا الاستراتيجية لعامي 2015 و2016. وقد تم بيان هذه المواضيع بإيجاز فيما يلي وتم توضيحها بمزيد من التفصيل في القسم التالي من خطة العمل.

الإنجاز وهو يتعلق بتنفيذ مهامنا الرئيسية باحتراف وفعالية. في سياق الزيادة المستمرة في عمق ونطاق الأنشطة في المركز، يتوجب علينا الحرص على الاستمرار في توفير تنظيم على طراز عالمي في مركز دبي المالي العالمي، شاملا التنفيذ الفعال. من خلال عمليات تحسين أنظمة التحذير المبكر من المخاطر الناشئة، وغيرها من الابتكارات، سنتمكن من تحسين سرعة استجابتنا للمخاطر. من حيث الكفاءة التشغيلية الداخلية، سنقدم إجراءات وحلول تقنية معلومات مبتكرة.

الاستدامة وهي تتعلق بتشكيل بيئتنا ومؤسستنا بشكل إيجابي على المدى الطويل. وهذا يشمل تعزيز المتانة والمرونة التنظيمية من خلال عدة أساليب منها تنقيح وتضمين إجراءات تنظيمية وغير تنظيمية واضحة وفعالة وقابلة للتطوير. سنواصل دعمنا لاستراتيجية حكومة دبي سواء في مبادرة الاقتصاد الإسلامي وفي تطوير مركز دبي المالي العالمي بشكل عام بطريقة مستدامة من خلال الحوار المستمر مع هيئات مركز دبي المالي العالمي. لازلنا ملتزمين بقوة بتطوير قدرات المواطنين الإماراتيين، وذلك من خلال برامج التدريب والريادة التي نقوم بها.

المشاركة وهي تتعلق بالمشاركة بشكل مدروس وبفعالية مع أصحاب المصالح الرئيسيين. سنعمل بشكل وثيق مع الشركات لتعزيز فهم نظامنا التنظيمي واستمرار الشركات وغيرها من أصحاب المصالح بالمشاركة في تشكيل النظام بواسطة عملية التشاور لدينا. على المستوى المحلي، سنعمل على مواصلة البناء على الأسس الجيدة القائمة حاليا، لكي تكون هناك علاقات قوية وفعالة مع الهيئات في دبي والإمارات العربية المتحدة. ستبقى العلاقات مع المنظِمين الآخرين في دولة الإمارات العربية المتحدة وفي الخارج جزءاً رئيسيا من عملنا وسيتم، بشكل خاص، التركيز بشكل أكبر على المشاركة الإقليمية. سنواصل عملنا المستهدف مع أهم واضعي المعايير عالميا مع التركيز على المحافظة على منزلتنا القوية حاليا.

من حيث مشاركتنا في المجتمع الإماراتي ككل، أطلقنا مبادرة "بوابتي" في عام 2014. تهدف "بوابتي" إلى تحسين فهم الخدمات المالية وأخلاقيات العمل والتي تهدف، تحديداً، إلى تطوير استعداد الشباب الإماراتي للعمل. وسنستمر بتطوير هذه المبادرة خلال عامي 2015 و2016.

أتطلع لاستمرار المشاركة الفعالة والمثمرة مع جميع أصحاب المصالح لدينا. وبالنسبة لأعضاء الكيانات المنظّمة من قبلنا، تحديداً، أود تشجيعهم على المحافظة على الحوار المفتوح معي ومع جميع موظفي سلطة دبي للخدمات المالية، وذلك من خلال الأساليب المختلفة ومنها الاستشارات المتعلقة بالتغييرات المقترحة على نظامنا والمشاركة في جلسات التوعية، وكذلك المناقشات الثنائية. ونحن ملتزمون بالاستمرار بالاستجابة لآرائكم وملاحظاتكم.

إيان جونستون
الرئيس التنفيذي

DUBAI FINANCIAL

المواضيع الاستراتيجية الفعالة

لقد حددت سلطة دبي للخدمات المالية ثلاثة مواضيع استراتيجية لتوجيه عملنا خلال السنتين المقبلتين. لقد قادت هذه المواضيع لتطوير خطط أكثر تفصيلا فيما يتعلق بعمليات سلطة دبي للخدمات المالية. فيما يلي مجموعة مختارة من أهم الإجراءات الناتجة عن هذه الخطط. تنسجم هذه الإجراءات مع استعدادنا للمخاطر وتنبثق من فهمنا للبيئة التنظيمية والاقتصادية وبيئة مركز دبي المالي العالمي.

الإنجاز – تنفيذ المهام الرئيسية باحتراف وفعالية

سنقوم بتوفير تنظيم على طراز عالمي، بما في ذلك التنفيذ الفعال.

هذا يشمل الكثير من أنشطة أعمالنا المعتادة في تحقيق أهدافنا التنظيمية. نبقى ملتزمين بتوفير تنظيم عادل وفعال ومبني على تقييم المخاطر. سيتم اتخاذ إجراء تنفيذي حين يعتبر ذلك ملائماً ومناسباً، وسيتم التركيز بشكل أكبر على المساءلة الفردية. وكالمسؤوليات التنظيمية الأخرى، سيتم توجيه ذلك بمفهومنا المتطور للمخاطر ودرجة تحمل المخاطر التنظيمية.

نحتفظ بالتركيز على تنفيذ المعايير الدولية بشكل متناسب ويتلاءم مع مركز دبي المالي العالمي والحرص، إن أمكن، على تبسيط اللغة المستخدمة في كتيب القواعد باستمرار مع دعم هذه المعايير. سيكون هناك تركيز شديد على إظهار الالتزام بالمعايير الدولية في برنامج تقييم القطاع المالي (FSAP) التابع لصندوق النقد الدولي/ البنك الدولي وعمليات تقييم قوة مهام الإجراءات المالية (FATF). يتوقع حالياً البدء في هذه التقييمات في آواخر عام 2016. ستقوم سلطة دبي للخدمات المالية من منظور الشفافية بنشر تقييمها الذاتي قبل تقييم القطاع المالي لصندوق النقد الدولي وعمليات تقييم قوة مهام الإجراءات المالية الرسمية. لانزال مستعدين للعمل مع الهيئات التنظيمية الأخرى في دولة الإمارات العربية المتحدة، مع توفير أية مدخلات مطلوبة للاستعداد لعمليات التقييم المذكورة.

سنحافظ على الجودة العالية للتنظيم مع ازدياد حجم الأنشطة المنظّمة في مركز دبي المالي العالمي.

سيتم صقل الجهود الحالية للتنسيق بين الموارد ومخاطر الرقابة بشكل أفضل، كالتقدم في سير الإشراف القائم على الفريق بالنسبة للشركات ذات المخاطر الأقل، في الفترة المقبلة. في أرجاء المؤسسة، سنسعى لإجراء تحسينات مستمرة بطريقة مبتكرة على الإجراءات الداخلية وأنظمة تكنولوجيا المعلومات (IT)، وذلك دعماً للتميز التشغيلي.

سنكون أكثر مرونة من خلال أنظمة التحذير المبكر والابتكار.

سيتم تطوير أنظمة التحذير المبكر لدينا بشكل أكبر لضمان سرعة استجابتنا للمخاطر الناشئة. سيدعم ذلك التقارير المحسنة حول معلومات الإدارة وعناصر التنبيه المستهدفة في الأنظمة. بالإضافة إلى ذلك، سنقوم بالبحث عن المؤشرات لتحديد سوء السلوك عبر النظام ككل (بالتوازي مع المؤشرات الاحترازية، مثل نسب رأس المال).

التركيز على رقابة الشركات

ستبقى سلطة دبي للخدمات المالية متيقظة في مكافحة الجرائم المالية،

بما يشمل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والإخلال بالعقوبات، وذلك تماشيا مع درجة تحمل المخاطر لمؤسستنا. تشمل مجالات الاهتمام الرقابي التمويل التجاري والتهرب من دفع الضرائب (مثل الإقرارات الضريبية أثناء تهيئة العملاء الجدد وتعزيز قانون الالتزام الضريبي للحسابات الأجنبية). لقد ازدادت الأهمية الرقابية للتهرب من دفع الضرائب جزئياً بسبب التغيرات في توصيات قوة مهام الإجراءات المالية، مما يعني أنه يعتبر حاليا جريمة تنسب لغسل الأموال. سنحرص أيضا على أن يعكس نظامنا التنظيمي بشكل مناسب الجوانب ذات العلاقة للتشريعات الجزائية لدولة الإمارات العربية المتحدة (كتلك المتعلقة بإجراءات مكافحة الإرهاب ومكافحة غسل الأموال) وسنتولى مراقبة الالتزام بين الكيانات المنظّمة من قبلنا.

سنستمر باستهداف مخاطر السلوك في جهودنا الرقابية.

على وجه الخصوص، سيكون هناك تركيز مستمر على تصنيف وملاءمة العملاء – وهي مسألة أصبحت محور تركيز أهم في المجتمع الذي نُنَظِمه بعد قرار محاكم مركز دبي المالي العالمي الأخير في دعوى الخرافي ضد بنك ساراسين-البين (الشرق الأوسط) ليمتد. استكمالا للمراجعات السابقة حسب الموضوع في هذا المجال، سيستمر العمل المتعلق بالسياسات والعمل الرقابي حول هذا الموضوع، وسيشمل التركيز على التقييم المناسب لخبرة العملاء.

في الوقت نفسه، سنواصل إيلاء العناية المناسبة للمخاطر الاحترازية.

وهي المخاطر التي تتركز بين عدد أقل من الشركات. نتوقع قيام عدد من الشركات بتوسيع نطاق بيان الوضع المالي لها بسرعة، والذي يقوده زيادة تمويل المشاريع وإقراض الشركات والتمويل التجاري. قد يؤثر النمو في الأسواق المعروفة بشكل أقل لدى سلطة دبي للخدمات المالية أيضا على تخصيص الموارد الرقابية. بعد إصدار متطلبات السيولة الجديدة للجنة بازل في عام 2015، سيتم التركيز على الإشراف على التنفيذ ما بين الشركات.

بشكل عام، سيستمر التركيز الرقابي على جودة الحوكمة بين الكيانات المنظّمة في المركز.

بعد إتمام عملية المراجعة حسب الموضوع الشاملة الأولى حول حوكمة الشركات في عام 2014، من المتوقع أن تدعم النتائج التي يتم التوصل اليها التحسينات في الممارسات بين الشركات. إن التركيز المستمر على حوكمة الشركات يدعمه أيضا كون تلك الإخفاقات في صميم عددٍ من إجراءات التنفيذ.

مراجعة كتيب القواعد لسلطة دبي للخدمات المالية

الخدمات المالية

ستقوم سلطة دبي للخدمات المالية بالنظر في الخدمة المالية المتمثلة بالترتيب والخدمات المالية المتعلقة بالتأمين لمعرفة ما إذا كان إطارنا التنظيمي لا يزال ملائما.

حل الشركات

لقد شكلت الإجراءات والصلاحيات المتوفرة للتعامل مع الشركات التي لم تحقق نجاحاً أو التي لا تحقق نجاحاً والبنية التحتية للسوق محور تركيز أساسي بين واضعي المعايير والمنظمين في الفترة ما بعد الأزمة. ستنجز سلطة دبي للخدمات المالية عملية المراجعة المتعلقة بحل الشركات في عام 2015. سيتضمن هذا العمل اعتبارات قدرة المراقبين على التدخل لحل الشركات التي لا تحقق نجاحاً، بما يشمل تسهيل التنازل عن الأعمال.

عمليات الإصلاح التنظيمي المتعلقة بالمشتقات المتداولة خارج السوق الرسمية.

ستقوم سلطة دبي للخدمات المالية بالنظر في عمليات الإصلاح المتعلقة بالمشتقات المتداولة خارج السوق الرسمية (OTC) لمجلس الاستقرار المالي (FSB) في عام 2015. ستأخذ المراجعة بالحسبان حجم وتعقيد أنشطة التداول خارج السوق الرسمية في مركز دبي المالي العالمي في تحديد عناصر الإصلاح لمجلس الاستقرار المالي التي يكون من الملائم تنفيذها في منطقة اختصاصنا. تغطي أعمال مجلس الاستقرار المالي المتعلقة بالمشتقات المتداولة خارج السوق الرسمية توحيد العقود ومركزة أنشطة التداول والتخليص والشفافية في إعداد التقارير التجارية ومتطلبات رأس المال لتداول المشتقات خارج السوق الرسمية.

الاستدامة – تشكيل بيئتنا ومؤسستنا بشكل إيجابي على المدى الطويل

سنعمل على تعزيز المتانة والمرونة التنظيمية.

تماشيا مع زيادة نضجنا ونضج مركز دبي المالي العالمي، سنسعى لوضع إجراءات تنظيمية وغير تنظيمية واضحة وفعالة وقابلة للتطوير، والتي ستخدم مؤسستنا والمجتمع الذي نُنَظِمه على المدى الطويل. سنقوم بتطوير أنظمة أفضل لإدارة المعرفة لدعم "ذاكرة الشركات" لدينا. سيتم تقييم احتياجات القوى العاملة الحالية والمستقبلية لمؤسستنا بعناية وسيتم بذل وتصميم جهود التعيين وبرامج تطوير الموظفين المترتبة على ذلك لتلبية تلك الاحتياجات. وعلى المدى الأطول، سيتم السعي لاسترداد التكاليف بشكل أكبر من المجتمع الذي نُنَظِمه، على الرغم من عدم وجود تغييرات هامة متوقعة في المدى القريب.

سندعم استراتيجية حكومة دبي وتطوير مركز دبي المالي العالمي.

ستستمر الجهود المبذولة لتحقيق التوافق مع استراتيجية حكومة دبي لعام 2021 ومبادرة الاقتصاد الإسلامي فيما يتعلق بالخدمات المالية، للحد الذي يسمح به اختصاصنا التنظيمي. وبالمثل، سنحافظ على التوافق مع استراتيجية مركز دبي المالي العالمي وسنشارك في حوار مستمر ومثمر مع نظرائنا في هيئات مركز دبي المالي العالمي الرئيسية (أي المجلس الأعلى لمركز دبي المالي العالمي ومكتب المحافظ وسلطة مركز دبي المالي العالمي ومحاكم مركز دبي المالي العالمي) لدعم النمو المستدام للمركز.

سنستمر في بناء قدرات المواطنين الإماراتيين.

سيتم تحقيق ذلك جزئياً من خلال تطوير القدرة التنظيمية بواسطة برنامج قادة الغد التنظيميون. سيتم تطوير المزيد من القدرات العليا من خلال طرح مبادرات أخرى، بما يشمل عمليات الإعارة للمنظِمين في مناطق اختصاص أخرى وطرح برنامج قيادة مميز. سنواصل السعي جاهدين لتحسين تمثيل المواطنين الإماراتيين في أرجاء المؤسسة.

بناء قدرات المواطنين الإماراتيين

تحافظ سلطة دبي للخدمات المالية على التزامها الشديد بتطوير القدرات التنظيمية للمواطنين الإماراتيين. نفتخر بأن المواطنين الإماراتيين قد أصبحوا يشكلون مؤخرا أكبر مجموعة مقارنة بجميع الجنسيات من بين جميع الموظفين (23%) ومن بين الموظفين التنظيميين (35%). لقد ساهم برنامج قادة الغد التنظيميون المنعقد لمدة سنتين بشكل كبير بهذا الخصوص. تخرج 23 مواطن اماراتي من البرنامج الصارم منذ بدايته في عام 2006، من بينهم 17 شخصاً ما زالوا يعملون لدى سلطة دبي للخدمات المالية. حيث أن البرنامج الآن في دورته التاسعة، نعتبر أنه الوقت المناسب لمراجعة مواد البرنامج. سيتم تنفيذ ذلك في عام 2015.

يتولى خريجو برنامج قادة الغد التنظيميون مسؤوليات كبرى في المؤسسة. بالإضافة إلى تولي مسؤوليات رقابية أكبر فقد أصبح تمثيل الخريجين للسلطة في المحافل المختلفة وحتى قيامهم بتدريب زملائهم في برنامج قادة الغد التنظيميون وغيرهم من الزملاء والمنظِمين في دولة الإمارات العربية المتحدة، على حد سواء، أصبح أكثر بروزاً. لدعم الأدوار الأعلى التي يتم توليها ولتسهيل التقدم الوظيفي بين الخريجين الجدد، تم إدخال مؤهلات خارجية في مجال القيادة. سيشكل ذلك تكملة للدعم القوي القائم للمزيد من الدراسات في المزيد من المسائل الفنية. علاوة على ذلك، يتم البحث عن فرص الإعارة الإقليمية والدولية للموظفين الإماراتيين، وذلك لدعم توسيع نطاق التجربة التنظيمية. من المتوقع استمرار تحسن جودة وحجم المساهمات من المواطنين الإماراتيين خلال عامي 2015 و2016.

المشاركة – سنقوم بالمشاركة مع أصحاب المصالح الرئيسيين بشكل مدروس وبفعالية

سنحافظ على التواصل بفعالية مع الشركات المنظّمة من قبلنا (بما يشمل البورصات) والمنظِمين «المحليين» الرئيسيين.

إن التزامنا بالتنظيم بشكل متسق وبشفافية وبناء على تقييم المخاطر هو التزام ثابت. عند إجراء تغييرات على نظامنا، سنستمر بالتشاور مع المجتمع الذي نُنَظِمه حول التغييرات المقترحة ونأخذ بالحسبان الملاحظات المقدمة في وضع الصيغة النهائية للمقترحات. سيستمر برنامج جلسات التوعية لتعزيز فهم نظامنا التنظيمي وتحسين الممارسات ونحن نشجع المشاركة الفعالة في هذا المنتدى. نشجع الحوار الصادق والمفتوح مع موظفي سلطة دبي للخدمات المالية بشكل يومي وسنحاول أن تكون مراسلاتنا مدروسة وأن تُوَجّه في الأوقات المناسبة.

يتطلب النمو في حجم وتعقيد الأنشطة في مركز دبي المالي العالمي ومنه، في كثير من الحالات، وجود علاقات قوية مع المنظِمين «المحليين». وهذا يشمل الهيئات التنظيمية العليا، كتلك الموجودة في الاتحاد الأوروبي (EU) (مثل هيئة الأوراق المالية والأسواق الأوروبية)، والتي تعتبر ذات أهمية متزايدة بالنسبة للمجتمع الذي نُنَظِمه (مثل وكالات التصنيف الائتماني ونظراء (التخليص) المركزيين). نحتفظ بالتركيز على الحرص على العلاقات الجيدة مع المنظِمين في مناطق الاختصاص التي لدينا عدد كبير من الفروع والشركات التابعة منها وتلك التي نتوقع زيادة أهميتها التنظيمية. في بناء تلك العلاقات، نسعى جاهدين لسرعة الاستجابة والتعاون في معالجة المسائل التنظيمية.

نتطلع لتعميق العلاقات مع المنظِمين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) ودول مجلس التعاون الخليجي (GCC).

لقد قادنا الدور المتنامي لأنشطة شركات مركز دبي المالي العالمي واحتمالية زيادة الأنشطة المتعلقة بالبورصة في النظام المالي الإقليمي إلى زيادة التركيز على المشاركة مع المنظِمين المحليين. نسعى للبناء على أساس العلاقات القائمة الجيدة لضمان تحقيق نتائج تنظيمية سليمة. بالإضافة إلى ذلك، سنسعى لتمثيل دولة الإمارات العربية المتحدة في المنتديات المالية الإقليمية (مثل اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية) لضمان القيام بالمساهمة المناسبة.

سنستمر في البناء على أساس العلاقات القائمة القوية والمثمرة مع هيئات دبي والإمارات العربية المتحدة.

يبقى التعاون التنظيمي مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع الإماراتية وهيئة التأمين لدولة الإمارات العربية المتحدة ذا أهمية كبرى. وهذا يمكننا من المساهمة بشكل مجد في نظام خدمات مالية مستقر وفعال وحديث في دولة الإمارات العربية المتحدة. سنسعى أيضا لإنشاء علاقات جيدة مع الهيئة التنظيمية الجديدة المقترحة لسوق أبو ظبي العالمي. سنبقى على تواصل مع هيئات حكومة دبي والهيئات الحكومية الاتحادية الأخرى لدعم أهدافنا التنظيمية. وعلى وجه الخصوص، سنقدم الدعم المناسب لاستراتيجية حكومة دبي لقطاع الخدمات المالية ومبادرة الاقتصاد الإسلامي، حيث أنها تتعلق بالتمويل المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

سنسعى للمحافظة على وضعنا الجيد مع أهم واضعي المعايير العالميين.

ستكون هناك جهود مستمرة للقيام بمساهمات فنية متينة في هيئات وضع المعايير العالمية الرائدة (أنظر الجدول الصفحة 18). ستستهدف المساهمات المواضيع والاعتبارات وثيقة الصلة بمركز دبي المالي العالمي، بما يشمل التمويل الإسلامي. قد يدعم تحقيق النتائج المحبذة على التقييمات المتوقعة لبرنامج تقييم القطاع المالي وقوة مهام الإجراءات المالية أيضا الجهود المبذولة للمحافظة على المصداقية الراسخة في هيئات وضع المعايير المذكورة.

واضعوا المعايير العالميون

وضع المعايير ما بعد الأزمة وجدول الأعمال الحالي

تستمر أعمال واضعي المعايير الدولية الرئيسيين، تحت توجيه حكومات الدول العشرين العظمى وإشراف مجلس الاستقرار المالي. لقد تم تحقيق تقدم جيد في تطوير السياسات على المستوى العالمي، بما يشمل إنهاء التعديلات على المبادئ الرئيسية التي يتم إجراؤها من قبل واضعي المعايير الرئيسيين وتطوير إجراءات السياسة لمعالجة المؤسسات ذات الأهمية النظامية. يتم إيلاء الاهتمام أيضا للنتائج غير المقصودة للمعايير المعدلة وخاصة تأثير هذه المعايير على الاقتصاديات النامية والناشئة. بالنسبة لقطاع التأمين، تشمل أهم التطورات على السياسات خلال الفترة القادمة إكمال معيار رأسمال عالمي جديد، للمرة الأولى، مع التركيز مبدئيا على شركات التأمين ذات الأهمية النظامية ولاحقا على المجموعات الفعالة دولياً.

استكمالاً لتطوير السياسات السابقة، يركز واضعي المعايير العالميين بشكل متزايد على تنفيذ المعايير الخاصة بهم. ويتم السعي لتحقيق ذلك من خلال تقييمات برنامج تقييم القطاع المالي حسب مناطق الاختصاص التي يجريها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في أرجاء العالم. كما يخضع أعضاء مجموعة الدول العشرين لعملية تدقيق إضافية من خلال استبيانات التقييم الذاتي وعمليات مراجعات نظرائها.

مشاركة سلطة دبي للخدمات المالية مع واضعي المعايير العالميين

تستمر سلطة دبي للخدمات المالية في القيام بمساهمات كبرى مع واضعي المعايير العالميين، وخاصة بالنسبة لحجم مؤسستنا. حاليا، نشارك بفعالية مع لجنة بازل للإشراف المصرفي والرابطة الدولية لمراقبي التأمين والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية ومجلس معايير المحاسبة الدولية. تعد مشاركتنا المكثفة مع واضعي المعايير مهمة من حيث إثبات وترسيخ مصداقية مركز دبي المالي العالمي، بل أيضا العمل على أن تأخذ المعايير بالحسبان متطلبات منطقة اختصاصنا. نلتزم بالمحافظة على وضعنا الجيد مع هذه الهيئات من خلال المساهمات المدروسة والمستهدفة في تطوير المعايير وتنفيذها بشكل مناسب.

استراتيجية سلطة دبي للخدمات المالية لعام 2016/2015

رؤيتنا رسالتنا أسلوبنا التنظيمي	• أن نكون جهة منظمة مرموقة دولياً ونموذجاً رائداً لتنظيم الخدمات المالية في الشرق الأوسط • تطوير وإدارة وتنفيذ تنظيم من الطراز العالمي للخدمات المالية ضمن مركز دبي المالي العالمي • التقيد بالتنظيم الذي يستند إلى تقييم المخاطر وتجنب العبء التنظيمي غير الضروري

المواضيع الاستراتيجية الفعالة

الإنجاز تنفيذ المهام الرئيسية باحتراف وفعالية	توفير تنظيم على طراز عالمي والتنفيذ الفعال	القيام بتجهيزات مكثفة والمتابعة بخصوص تقييمات برنامج تقييم القطاع المالي وقوة مهام الإجراءات المالية لتوفير أية مدخلات مطلوبة للهيئات الأخرى في دولة الإمارات العربية المتحدة
		• التركيز على تنفيذ المعايير الدولية بشكل متناسب ويتلاءم مع مركز دبي المالي العالمي • السعي لتبسيط كتيب القواعد، إن أمكن • اتخاذ إجراءات التنفيذ الملائمة والمناسبة
	أن نكون أكثر مرونة من خلال أنظمة التحذير المبكر والابتكار	• تنقيح أنظمة التحذير الحالية لضمان سرعة الاستجابة للمؤشرات الناشئة لتحديد سوء السلوك عبر النظام ككل • استكشاف مؤشرات لتحديد سوء السلوك على نطاق واسع في النظام
	المحافظة على الجودة مع ازدياد حجم مركز دبي المالي العالمي	السعي لتحقيق الكفاءات دون أن يكون ذلك على حساب الجودة (مثل إدخال التحسينات على النظام المبني على تقييم المخاطر)
		الإبداع في تقديم الإجراءات وحلول تكنولوجيا المعلومات كجزء من المحافظة على التميز التشغيلي
الاستدامة تشكيل بيئتنا ومؤسستنا بشكل إيجابي على المدى الطويل	تعزيز المتانة والمرونة التنظيمية	• وضع إجراءات تنظيمية وغير تنظيمية واضحة وفعالة وقابلة للتطوير، وتطوير أنظمة أفضل لإدارة المعرفة، ومطابقة التعيين والتطوير مع احتياجات القوى العاملة • تحسين استرداد التكاليف
	دعم استراتيجية حكومة دبي وتطوير مركز دبي المالي العالمي	• الاستمرار في تحقيق التوافق مع استراتيجية مركز دبي المالي العالمي وحكومة دبي (بما يشمل مبادرة الاقتصاد الإسلامي) • مواصلة الحوار مع هيئات مركز دبي المالي العالمي لدعم النمو المستدام للمركز
	بناء قدرات المواطنين الإماراتيين	• الاستمرار في بناء القدرة التنظيمية بواسطة برنامج قادة الغد التنظيميون وغيرها من المبادرات (مثل عمليات الإعارة الدولية) • السعي جاهدين لتحسين تمثيل المواطنين الإماراتيين في أرجاء سلطة دبي للخدمات المالية
المشاركة المشاركة المدروسة والفعالة مع أصحاب المصالح الرئيسيين	الشركات المنظمة والمنظمون المحليون الرئيسيون	• التنظيم بشكل متسق وبشفافية وبناء على تقييم المخاطر • مواصلة أنشطة التوعية لتعزيز فهم النظام التنظيمي • المحافظة على علاقات جيدة مع المنظمين في مناطق الاختصاص الهامة وتطوير العلاقات في مناطق الاختصاص المتوقع زيادة أهميتها
	المنظمون في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا/ دول مجلس التعاون الخليجي	التركيز بشكل أكبر على المشاركة الإقليمية وتمثيل الإمارات العربية المتحدة في المنتديات الإقليمية تماشيا مع الدور المتنامي لمركز دبي المالي العالمي في المنطقة
	هيئات دبي والإمارات العربية المتحدة	مواصلة بناء العلاقات مع الهيئات في دبي والإمارات العربية المتحدة
	واضعو ا المعايير العالميون	المحافظة على وضعنا بين أهم واضعي المعايير العالميين

الأولويات التنظيمية

الجريمة المالية

- توخي الحذر في معالجة المسائل المتعلقة بمكافحة غسل الأموال/ مكافحة تمويل الإرهاب والعقوبات وغيرها من المسائل المتعلقة بالجريمة
- تقوية العلاقات القائمة مع الهيئات المحلية والاتحادية المعنية لتقليل مخاطر الجريمة المالية

مخاطر السلوك والمخاطر الاحترازية

الاستمرار في استهداف مخاطر السلوك مع إيلاء العناية المناسبة للمخاطر الاحترازية، وخاصة من الشركات المتوقع نمو سريع لها

التوافق مع المعايير

- إظهار التنفيذ الفعال للمعايير التنظيمية الدولية بواسطة إجراءات برنامج تقييم القطاع المالي وقوة مهام الإجراءات المالية
- الاستمرار في تحقيق التوافق مع معايير الاتحاد الأوروبي في المجالات ذات العلاقة دعم الالتزام بتبسيط كتيب القواعد

الإنجاز حسب خطة العمل

في كل عام، تصدر سلطة دبي للخدمات المالية تقريراً سنوياً، والذي يلقي الضوء على أنشطة سلطة دبي للخدمات المالية وإنجازاتها خلال العام الماضي. التقرير السنوي هو في جوهره تقرير مرحلي حول الإنجاز حسب خطة العمل.

بالإضافة إلى التقرير السنوي، تبين "إنجازات سلطة دبي للخدمات المالية" وهي نشرة إخبارية سنوية – التطورات التنظيمية وغير التنظيمية وغيرها من العناوين الرئيسية لسلطة دبي للخدمات المالية.

تقوم سلطة دبي للخدمات المالية بنشر التحديثات والبيانات الصحفية على موقعها الالكتروني باستمرار. إن نشرات سلطة دبي للخدمات المالية متوفرة عادة باللغتين العربية والإنجليزية.

للاشتراك في تحديثات سلطة دبي للخدمات المالية، يرجى زيارة الموقع الالكتروني www.dfsa.ae .

للإستفسارات العامة
هاتف 1500 362 4 (0) 971+ الموقع الإلكتروني www.dfsa.ae